IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(62)/COM.5/OR.3
تاريخ الإصدار: آذار/مارس 2023

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الثانية والستون

اللجنة الجامعة

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الثلاثاء، 18 أيلول/سبتمبر 2018، الساعة 15/40

الرئيس: السيد غليندير ريباس (المكسيك)

المحتويات

بند جدول الأعمال[1]		الفقرات
16	تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها *(مستأنف)*	1
13	الأمن النووي *(مستأنف)*	19-2
15	تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها *(مستأنف)*	32-20
13	الأمن النووي *(مستأنف)*	41-33

[1] الوثيقة GC(62)/17.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي لغة من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر. وينبغي أن ترسل التصويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي: Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, PO Box 100, 1400 Vienna, Austria؛ أو بالفاكس 29108 2600 1 43+؛ أو بواسطة البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(62)/INF/5.

16- تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها (مستأنف)
(الوثيقتان GC(62)/COM.5/L.2 وGC(62)/COM.5/L.3)

1- أعرب الرئيس عن خيبة أمله في أنّ اقتراحه الذي دعا فيه إلى إعداد ورقة تجمع بين مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين GC(62)/COM.5/L.2 و GC(62)/COM.5/L.3 قد لقي معارضة بسبب الاختلافات في الآراء التي نشبت بين مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة الأخيرة. وحث المعنيين على التشاور فيما بينهم ومع وفد الاتحاد الروسي قبل الاجتماع المقبل للجنة، بهدف تسوية الوضع.

13- الأمن النووي (مستأنف)
(الوثيقة GC(62)/COM.5/L.12)

2- قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنَّ نص الفقرتين اللتين اقترح إضافتهما إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(62)/COM.5/L.12 قد عمم بشكل غير رسمي كتابةً، على نحو ما طُلِب في الجلسة السابقة للجنة. وبعد مناقشات غير رسمية مع وفد كندا، على وجه الخصوص، ووفود أخرى، عُدِّلت الفقرة الإضافية المقترحة في الديباجة ليصبح نصها كما يلي: "وإذ يسلِّم بأنَّ الأمن النووي يمكن أن يسهم في تكوين صورة إيجابية لدى الجمهور عن الأنشطة النووية السلمية". وبالمثل، أعيدت صياغة الفقرة الإضافية المقترحة من المنطوق كما يلي: "ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تعزيز أنشطتها الخاصة بالتخطيط الداخلي والإدارة القائمة على النتائج في برامجها الخاصة بالأمن النووي، وأن تحسِّن، حسب الاقتضاء، تدابير الفعالية التي تتخذها في تنفيذ برنامجها للأمن النووي، وأن تُبقي الدول الأعضاء على علم بالتنفيذ وبالتحديات في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال إعداد البرنامج والميزانية".

3- وطلب ممثل جنوب أفريقيا وقتا إضافيا للنظر في النص المنقّح.

4- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية، تماشياً مع الاقتراحات المقدمة خلال المناقشات غير الرسمية ، إنه يفضل تغيير عبارة "أن تبقي الدول الأعضاء على علم بالتنفيذ" في الفقرة المقترحة من المنطوق لتصبح "أن تقدِّم تقارير عن التنفيذ". إذْ إنَّ كلمة "تقرير" ذات طابع أكثر رسمية وستسمح بالمتابعة من جانب الدول الأعضاء.

5- وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن تفضيله الشديد للاحتفاظ بعبارة "أن تبقي على علم"، التي تمنح الوكالة مزيداً من السلطة التقديرية فيما يتعلق بكيفية إطلاع الدول الأعضاء على الأمور الخاصة بتنفيذ برنامجها للأمن النووي.

6- وقالت ممثلة الهند، مشيرةً إلى الفقرة الإضافية المقترحة في الديباجة، إن الصورة الإيجابية عن الأنشطة النووية السلمية تنبع في الغالب من الأنشطة نفسها والفوائد التي تُتيحها، وليس من الأمن النووي. وفي رأيها أن الغرض من مشروع القرار هو توجيه الوكالة في عملها في المستقبل وليس تشكيل رأي عام إيجابي بشأن الأنشطة النووية. ولذلك فهي تطلب مزيدا من الوقت للنظر في إدراج تلك الفقرة.

7- وقالت ممثلة جنوب أفريقيا إنه تماشيا مع موقف حكومتها الراسخ بشأن أهمية الأمن النووي للاستخدامات المسلحة للطاقة النووية، فإنها تفضل إدراج كلمة "الشامل" قبل "الأمن النووي" في النص المقترح في فقرة الديباجة الإضافية؛ ولكنها ومن أجل الإيجاز في المناقشات حول هذه المسألة، فلن تصر على هذه الإضافة. وقالت إنها لا اعتراض لديها على الفقرة الإضافية المقترحة من المنطوق.

8- وأعرب ممثل المملكة المتحدة، في معرض إشارته إلى الفقرة الإضافية المقترحة في الديباجة، عن تأييده الاحتفاظ بعبارة "على علم"، لأنَّ معناها أوسع من كلمة "تقرير".

9- وقال ممثل مصر إنه ليس لديه اعتراض من حيث المبدأ على الصلة المشار إليها في الفقرة المقترحة من الديباجة بين الأمن النووي والأنشطة النووية السلمية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في التوصل إلى اتفاق بشأن صياغة تلك الفقرة، لا سيما فيما يتعلق بتجنب أي إشارة ضمنية إلى أنَّ تمتُّع الدول بفوائد الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية يخضع لأي شرط، فمن الأفضل تغيير عبارة "صورة إيجابية لدى الجمهور" لتصبح "صورة إيجابية على الصعيد الوطني".

10- وقال ممثل المملكة العربية السعودية، مشيراً لى الفقرة الجديدة المقترحة في الديباجة، إن بعض جوانب الأمن النووي ليست من المسائل التي يعرفها الجمهور العام. ولذلك فإن استخدام عبارة "صورة إيجابية لدى الجمهور" لا يبدو منطقياً في هذا السياق. ولا تخلو الفقرة الإضافية المقترحة في المنطوق من إشكال أيضاً: فالصياغة تنطوي على دلالات تتعلق بتفاصيل عمل الأمانة.

11- وأشار ممثل أوكرانيا إلى أن التجربة الإيجابية لبلده في الاضطلاع بأنشطة توعية الجمهور تؤكد أن الأمن النووي يساعد على تحسين التصورات لدى عامة الجمهور، وأعرب عن تأييده الكامل لفقرة الديباجة المقترحة. وفيما يتعلق بالفقرة الإضافية المقترحة من المنطوق، فإنه يفضل استخدام عبارة "على علم" على عبارة "تقديم تقارير"، التي تستلزم وضع جدول للتقارير، التي قد تتكاثر بلا داع.

12- وأعرب ممثلا الإمارات العربية المتحدة واليابان عن تأييدهما للفقرتين المقترحتين كما تلاهما ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

13- وقال ممثل البرازيل، معربا عن تفضيله الفقرة الإضافية الأصلية من الديباجة التي اقترحها ممثل الولايات المتحدة، إنه يمكن أن يقبل الصيغة الحالية، لكنه يرحب بإدراج كلمة "الشامل" بعد "الأمن النووي"، على النحو الذي اقترحه ممثل جنوب أفريقيا.

14- واقترح ممثل باكستان، مؤيداً تعليقات ممثل مصر، إضافة عبارة "على الصعيد الوطني" بعد عبارة "صورة إيجابية لدى الجمهور".

15- وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه سيلزم بذل مزيد من الجهود وتقديم حلول مبتكرة من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن الفقرة الجديدة المقترحة في الديباجة. في المقابل، قال إن احتمال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الفقرة الإضافية من المنطوق يبدو أقرب منالاً. ومن الضروري أن تضع الدول الأعضاء ثقتها في الأمانة وأن تتجنب الانغماس في تفاصيل عملها. وتتحمل الوكالة، من جانبها، مسؤولية تحسين ثقافة التخطيط لديها ووضع معايير واضحة يمكن للدول الأعضاء استخدامها لتقييم عملها. وإذا طُلب من الأمانة تقديم تقرير عن جهودها في هذا الصدد، فسيكون من

الضروري أيضاً كفالة ما يلائم ذلك من متابعة. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح تغيير عبارة "الدول الأعضاء" إلى "جهازي تقرير السياسات" في الفقرة المعنية.

16- واقترح ممثل الجزائر تغيير عبارة "يمكن أن يسهم" إلى "قد يسهم" في الفقرة المقترحة من الديباجة.

17- ورحب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الاقتراح ولكنه أعرب عن قلقه إزاء الإضافة المقترحة لمصطلح "الشامل" بعد مصطلح "الأمن النووي". أما بالنسبة للاقتراح الذي قدمه ممثل باكستان، فإن إدراج "على الصعيد الوطني" بعد كلمة "تكوين صورة" سيكون مقبولاً، ولكن قد يكون من الأسهل ببساطة تغيير عبارة "تكوين صورة إيجابية لدى الجمهور" إلى "تكوين صورة إيجابية". وأضاف أن الاتفاق على طريقة صياغة الفقرة المقترحة من الديباجة يبدو قريب المنال؛ أما فيما يتعلق بالفقرة المقترحة من المنطوق، فيبدو أن المسألة الرئيسية ليست كيفية صياغتها بل ما إذا كان ينبغي إدراجها أصلاً.

18- وقال ممثل الهند إن الفقرة الإضافية المقترحة من الديباجة مقبولة بشتى التعديلات المقترحة عليها.

19- وطلب الرئيس من ممثل الولايات المتحدة إعداد نص موحد للتوزيع غير الرسمي، يتضمن التعديلات المقترحة، بهدف تيسير الاتفاق على الفقرتين الجديدتين.

15- تعزيز أنشطة الوكالة المتعلِّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها (مستأنف)
(الوثيقة GC(62)/COM.5/L.13 وتصويبها Corr.1)

20- قال ممثل نيجيريا، في معرض تقديمه مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(62)/COM.5/L.13 "ألف. التطبيقات النووية في غير مجالات القوى. 1- عام") نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، إنه على الرغم من أن المناقشات التحضيرية قد كشفت عن أساس قوي بشكل عام لتوافق الآراء، فقد أُعرِب عن آراء متباينة بشأن الفقرة (ح)، ودعت بعض الوفود إلى حذفها. وتحث مجموعة الـ 77 والصين جميع الدول الأعضاء على أن تراعي الأهمية الكبيرة التي تعلقها على مشروع القرار، وتطلب التفكير في حذف عبارة "بوصفها دليلاً إرشاديًّا ومُـدخَلاً في هذا الصدد" فقط، بدلاً من الفقرة بأكملها؛ ويمكن الاستعاضة عن ذلك بتعديل الصياغة لتجسد الجزء ذا الصلة من الفقرة (و) من القرار GC(61)/RES/10 بشأن تعزيز أنشطة الوكالة للتعاون التقني.

21- وتحدَّث ممثل النرويج أيضاً بالنيابة عن أستراليا وهولندا، ورحَّب بالطريقة التي جرت بها المناقشات التحضيرية بشأن مشروع القرار، لكنه أعرب عن قلقه بشأن الفقرات (ن ن) و (س س) و19 و20. وقال إن التقليص إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في التطبيقات المدنية يساهم في تحسين الأمن النووي والحد من مخاطر الانتشار؛ وفي الوقت نفسه، تتسم النظائر المشعة الطبية بأهمية حاسمة لعدد من التطبيقات الطبية. ولا تتنافى تلك الأولويات فيما بينها لأسباب اقتصادية أو تقنية أو تحت أي أسس أخرى. وتتمتع الوكالة بخبرة كبيرة في مساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في إنشاء قدرات إنتاج غير قائمة على اليورانيوم الشديد الإثراء للنظائر المشعة الطبية، ولا سيما الموليبدينوم-99، وتكييف قدرات الإنتاج الحالية لاستخدام الأساليب غير القائمة على اليورانيوم الشديد الإثراء، على ضوء التوجيهات الإرشادية الواضحة من المؤتمر العام في قراراته بشأن التطبيقات النووية. وتشير صياغة مشروع القرار الحالي إلى أن هذا المسعى قد بات أقل جدوى من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية خلال العام

الماضي، وليس الأمر كذلك. وينبغي أن يوفر مشروع القرار توجيهات واضحة وتشجيعاً للوكالة والدول الأعضاء على الاستمرار في مسار تقليل اليورانيوم الشديد الإثراء الذي حدده المنتجون في جميع القارات، في البلدان المتقدمة والنامية. وضعف الإشارات إلى الحد من اليورانيوم الشديد الإثراء، بشكل عام وفيما يتعلق بإنتاج النظائر المشعة الطبية، مخيبٌ للآمال؛ وبتردد شديد، ستوافق أستراليا وهولندا والنرويج على النص المقدم.

22- وتحدَّث ممثل بلجيكا أيضا بالنيابة عن فرنسا وألمانيا، مشدِّداً على أهمية الأمن النووي، فقال إن بلجيكا وفرنسا وألمانيا لديها خبرة واسعة في مجال تحسين أمن مرافق إنتاج الموليبدينوم-99 وتحويل عمليات الإنتاج دون المساس بالأمان النووي أو تعطيل الإمدادات. ولئن كان التحول إلى أساليب الإنتاج القائمة على اليورانيوم الضعيف الإثراء ممكناً في بعض الحالات، فإنَّ تأثيره الاقتصادي على سلسلة التوريد بأكملها يتطلب تقييماً دقيقاً، لا سيما فيما يتعلق بإنتاج النفايات النووية، ومشاكل القدرة والإنتاجية، ومتطلبات الرقابة على الأدوية. وبدون التخطيط والتنفيذ الدقيقين، يمكن أن تكون هناك عواقب وخيمة على القدرة على تحمل تكاليف النظائر الطبية والموليبدينوم-99 بشكل عام. ولا بد للجهود المبذولة لتقليص استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، التي لا شك في أهميتها، أن ترتكز على الواقع. والقصد من صياغة مشروع القرار، ولا سيما إدراج عبارة "[حيثما/ عندما] يكون التقليص ممكنا تقنيا واقتصاديا" في الفقرتين (ن ن) و20، هو التعبير عن هذا الشاغل.

23- وأعرب ممثل نيجيريا، متحدثاً باسم مجموعة الـ77 والصين، عن تقديره لوفود أستراليا والنرويج وهولندا لتفهمها وتعاونها، ولجميع الذين عملوا بشكل بناء لإعداد مشروع القرار. ومع أنه ثبت أن من غير الممكن إدراج بعض المقترحات التي قدمها وفد الاتحاد الروسي، فإن مشاركة الوفد موضع ترحيب.

24- وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى الفقرة (ح) من مشروع القرار، فأعرب عن تأييده للاقتراح الداعي إلى أن يستند إلى الفقرة (و) من القرار GC(61)/RES/11. ويمكن تعديله على وجه التحديد ليصبح: "وإذ يذكِّر باستراتيجية الوكالة في هذا الصدد للسنوات المقبلة والتي تتعلق بأمور من بينها التطبيقات النووية غير المتعلقة بالقوى، والتي أحاط مجلس المحافظين بها علماً". وبهذا التعديل، سوف يكون في وضع يسمح له بالموافقة على نص مشروع القرار.

25- وتحدَّث ممثل ماليزيا بصفته المسؤول الرئيسي عن صياغة مشروع القرار إلى جانب الهند، وقال إنّ سلسلة من المشاورات غير الرسمية قد عُقدت مع الأمانة. وحُدِّث المشروع، الذي يستند إلى القرار السابق للمؤتمر العام بشأن الموضوع (القسم ألف-1 من القرار GC(61)/RES/10) على ضوء تعليقاته ومدخلاته البناءة، وأعيد ترتيب الفقرات وفقاً لمحتواها الموضوعي. وقد أجريت مشاورات مع الدول الأعضاء بطريقة ودية وتعاونية، وستستمر بشأن الفقرات التي لمَّا يُتَّفَق بشأنها بعدُ.

26- وشدد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية مشروع القرار، وقال إن الصياغة المستخدمة في الفقرة (ح) تكرر تلك المستخدمة في الفقرة (ج) من القرار GC(61)/RES/11. وأعرب عن استعداد بلده لتأييد حذف عبارة "بوصفها دليلاً إرشاديًّا ومُدخَلاً في هذا الصدد"، على النحو الذي اقترحه ممثل نيجيريا، إذا كان هذا التعديل يمكن أن يفضي إلى توافق في الآراء.

27- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده أغفل، للأسف، صياغة الفقرة (ج) من القرار GC(61)/RES/11 أثناء مداولات اللجنة في العام الماضي بسبب العديد من المسائل الأخرى التي كان يجري تناولها في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن مفهوم الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة ليس جديدا، فإن المحاولات الأخيرة للتوصل إلى اتفاق في مجلس المحافظين بشأن هذه الوثيقة، بعد المشاورات، قد باءت بالفشل. والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2018-2023

وثيقة داخلية بحتة من وثائق الأمانة. ولم يوافق عليها جهازا تقرير السياسات بالوكالة: فقد أخذ المجلس علماً بها بكل بساطة. وبناءً على ذلك، عُدِّلت صياغة فقرة مماثلة في القرار GC(61)/RES/10، وبالمثل ينبغي تعديل الفقرة (ح) من مشروع القرار قيد النظر.

28- وطلب ممثل نيجيريا، نيابة عن مجموعة الـ77 والصين، تعليق الجلسة بهدف التفاوض للوصول إلى حل.

عُلّقت الجلسة الساعة 16/45 واستُؤنفت الساعة 17/10.

29- قال ممثل نيجيريا إنه يأمل في إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصيغة المعدلة التالية للفقرة (ح): "وإذ يلاحظ الاستراتيجية المتوسطة الأجل على النحو الذي أشار إليه مجلس المحافظين".

30- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن بلده يقدر تقديراً كبيراً الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ ومع ذلك، وبالنظر إلى أهمية مشروع القرار، فإنه على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء. وأعرب عن أمله في أن تصبح الصياغة المقترحة حلا وسطا دائما.

31- وقال الرئيس إنه يفترض أن اللجنة توافق على أن توصي المؤتمر العام باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(62)/COM.5/L.13 وتصويبها Corr.1.

32- وقد تقرَّر ذلك.

13- الأمن النووي (مستأنف)
(الوثيقة GC(62)/COM.5/L.12)

33- قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه بعد إجراء مشاورات غير رسمية، ستُعمم النسخة الأخيرة من الفقرة الإضافية المقترحة في الديباجة بشكل غير رسمي كتابةً. وسيستمر العمل بشأن تلك الفقرة والفقرة الإضافية المقترحة في المنطوق على أمل التوصل إلى توافق في الآراء في اليوم التالي.

34- واقترح ممثل جمهورية إيران الإسلامية تغيير ترتيب العبارات الثلاث الواردة في الفقرة (هـ) بحيث يصبح نصها كما يلي: "وإذ يسلِّم بأنَّ العلوم والتكنولوجيا والهندسة توفِّر فرصاً لتعزيز الأمن النووي، وإذ يشدِّد على ضرورة التصدي للتحديات الراهنة والمتغيِّرة التي تواجَه في مجال الأمن النووي، وفي الوقت نفسه يؤكِّد من جديد أنَّ المسؤولية عن الأمن النووي داخل أيّ دولة تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة" وبعد مناقشات غير رسمية للاقتراح الذي قدمه في الجلسة السابقة للجنة لتعديل الفقرة 14، يقترح تعديل العبارة الختامية لتلك الفقرة على النحو التالي: "ويطلب من الأمانة مواصلة تقديم المساعدة لتمكين ممثلي جميع الدول الأعضاء من المشاركة في عمل لجنة إرشادات الأمن النووي". ويتعلق التعديل المقترح بالفقرة 12 من القرار GC(61)/RES/9.

35- وقال الرئيس إنَّه يفترض أنَّ اللجنة توافق على هذه التعديلات.

36- فاتُّفِقَ على ذلك.

37- وكرر ممثل باكستان الاقتراح الذي قدمه في الجلسة السابقة للجنة بحذف الفقرة 16. وكُلِّف الفريق الاستشاري المعني بالأمن النووي بتقديم المشورة للمدير العام، الذي يمكنه ممارسة سلطته التقديرية في تقرير قبول توصياته من عدمه.

38- وقال ممثل فرنسا، متحدثا باسم مقدمي مشروع القرار، إن العديد من الدول الأعضاء الأخرى تشاطر باكستان المخاوف على ما يبدو بشأن الفقرة 16. ولذلك أبدى مقدمو مشروع القرار استعدادهم للموافقة على حذفها.

39- واقترح ممثل هولندا حذف الفقرة (ر)، التي تشير أيضًا إلى عمل الفريق الاستشاري المعني بالأمن النووي.

40- واعتبر الرئيس أن اللجنة توافق على حذف الفقرتين (ر) و16 من مشروع القرار.

41- فاتُّفِقَ على ذلك.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/40.